

الوضعي بمعنى انها تمقل بالوجود العوضية الخاصة
 في الذهن ونحوها ايضا حتى لا يسهته فيه قال النزاع
 في المنطق فقط فاما **فصل معرف الشيء**
فما يجعل عليه اي على الشيء اعتبار المحل هاهنا
 طردى فان المعتبر في المعرف ليس الا الكسوف وانما اعتبر
 ليخرج التعريف بالاجزاء الخارجية فايد ليس بمعرف عندهم
 اصطلاحا وليس للتواعد المنطقية دخل فيه وانما
 المعتبر التعريف للشيء المعرف **فصوب** اي عدم من ان يكون
 ابتداءيا كما يقع في التعريف الحقيقي وانما ثانيا في المدرجة
 بعد الاحصاء وان هذا السار الم وقال **تحصيل الاني**
 تحصيل ابتداءيا فان التحصيل في العرف انما يقال
 للمحصل الجدي **او تفسير** اي حصولا ثانيا في المدرجة
 بعد التوصل عنها وحيث يستفظ ما اورد ان التعريف هو
 المنطقي ليس فيه حصول الصورة اصلا والا لم يكن تحويلا
 الى **الاصح** فعد من **المطالب** التصويرية مساهمة
 ووجه عدم الورد ان التعريف الحقيقي والمنطقي كلاهما
 سيات في تحصيل صورة غير حاصله للمعريف بالفتح الا ان
 الحصول في الاول ابتداءيا وفي الثاني ثانوي فان قلت
 حصول الصورة في المدرجة ثانيا بعد في خفا اذ لم يبدل
 عليه دليل قوي يبدل النظر ان الصورة بعد حصولها
 في المدرجة قد يتجرها الالتمات والاحضار وقد
 يعرضها الذهول اي عدم الالتمات والاحضار فليس
 في التعريف المنطقي حصول الصورة في المدرجة ثانيا بل
 ينسب الالتمات اليها ثانيا والالتمات ليس من المقبول
 فعد التعريف المنطقي من المطالب التصوري فيجب

قلت

قلت الكلام هاهنا مبني على طورهم واذا قد ثبت
 عندهم ان الذهول ليس الا الاحضار في المدرجة ثانيا
 بعد زوال الصورة عنها ونحوها في الجزاء فطري هذا
 الطوري كفي التعريف المنطقي من المطالب التصوري فيجب
 فان قلت التصوري الثاني هو مخرج التعريف المنطقي
 والالتمات وسيلة اليه وبالجملة ان الكلام هاهنا
 مبني **طورهم** والثاني اي ما يكون التصوري ثانيا هو
 وهو المعبر عنه في العرف بالتحصيل لتفسير **المنطقي**
والاول وهو ما يكون التصوري في ابتداءيا وهو المعبر
 عنه في العرف بالتحصيل **الحقيقي** وسياي لهذا ان زيد
 تفصيل في البحث التعريف المنطقي **ففيه تحصيل صورة**
غير حاصله اي مطلقا اي ابتداءيا وتفصيليا كالموجها
 انما فان **علم وجودها** اي وجود تلك الصورة في الخارج عيني
 وجود متصورها فيه **فوجب الحقيقة** كقولنا الانسان
 بالحيوان الناطق عند من علم وجوده فيه **والا** اي وان
 لم يعلم وجودها في الخارج بالمعنى الذي ذكرنا **فوجب**
الحقيقة وهذان القسمان يختلفان بحسب الاستحاض
 فمعرفة من يعلم وجود الشيء في الخارج ويرضه بالحد او
 الرسم يكون التعريف عنده بحسب الحقيقة ومعرفة من لم
 يعرف وجوده فيه يكون بحسب الالتمات بل يختلفان
 بحسب شخصي واحد بالنظر الى الوقتين ويندرج
 فيه اقسام ثمانية فان التعريف في المدرجة ثانيا بل
 هذا ما قد يكون حقا وقد يكون رسما وكل واحد من الجد
 والرسم قد يكون تاما وقد يكون غير تام والتاسع لهذه
 الاقسام الثمانية هو التعريف المنطقي بجميع اقسام التعريف

معي

Copyrighting University